بسم الله الرحمن الرحيم

نحو استشراف الرؤية التنموية وكيفية اعداد الخطة طويلة المدى وتنفيذها

مقدمة:

لم يعد خافيا أمام العيان مدى عمق الاختلالات الهيكلية التي تعانيها الدولة ويشكو منها الاقتصاد وتضطرب منها حال المجتمع، كما يتضح أمامنا بجلاء انعدام امكانية مواصلة السير على الطريق الحالية، وكذلك عدم امكانية تلبية العديد من الوعود التي التزمت الحكومة الموقرة بتحقيقها في اطار خدمات الرعاية للمواطنين كالوظيفة والسكن... ومن هنا فان تجاوز هذا الواقع واختلالاته والخروج من اسار الحالة الراهنة يتطلب ضرورة التوصل الى معالجات هيكلية، وليس مجرد الاكتفاء بالاصلاحات الجزئية العابرة والمعالجات الانتقائية أو التوفيقية.

ولا مجال هنا الى توجيه اللوم نحو طرف دون آخر، فما جرى هو محصلة مسيرة عامة يتحمل مسؤوليتها الحكومة والمجتمع والمسؤول والمواطن، ولكننا نرى أن مسؤولية تجاوز هذا الواقع ومسؤولية النهوض والتنمية هي مسؤولية وطنية اجتماعية، تمثل نقطة التقاء وتوافق بين مؤسسة الحكم وهيئات الدولة ومناشط الاقتصاد وعناصر المجتمع.

ومن هنا فان ما تواجهه الكويت من تحديات يتطلب أن يكون التخطيط أولوية وطنية، وأن تكون التنمية هي الشغل الشاغل للدولة وللمجتمع، ذلك أن هناك امكانية واقعية للشروع الجاد في التنمية، اذا توافرت النوايا وتعبأت الطاقات

وحسنت الادارة وتحققت الارادة وتوفرت الرعاية السياسية لمثل هذا التوجه التنموي.

ولابد ان يكون ذلك بالاستناد على ما تحقق في الكويت من بنية سياسية ومؤسسات دستورية وبناء قانوني تمثل في مجموعها ركائز هامة يمكن الانطلاق منها، وكذلك الاستناد الى ما تتميز به الكويت من موقع وامكانات اقتصادية وما يتصف به المواطن الكويتي من روح عملية، موروثة أو مكتسبة.

وانني من موقعي كمستشار خاص لسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، أجد لزاما علي أن اقرن تشخيصي للوضع ورؤيتي للأمر باقتراحات عملية، تتمثل في ثلاثة توجهات مترابطة فيما بينها، يمكن أن تشكل معا المدخل المناسب لولوجنا الألفية الجديدة:

التوجه الأول:

اشراك المجتمع الكويتي بأوسع فئاته في استشراف رؤية تنموية متوافق عليها، لتحديد وجهة واضحة لمسار الكويت في المستقبل ودورها وآفاق التنمية فيها، والبحث عن دور تنموي جديد تدخل به الكويت القرن الحادي والعشرين بما يتجاوز كونها مجرد دولة مصدرة للنفط، وذلك باستعادة الكويت ودورها المفترض كميناء للمنطقة، والعمل على تأهيلها لتصبح مركزا تجاريا وماليا وخدميا قائما على أسس التنافسية واقتصاديات السوق، وما يتطلبه ذلك من احداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وادارية وتعليمية، وتعبئة جميع الطاقات والموارد البشرية، وكذلك مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وغيره من القطاعات في العملية التنموية على أسس اقتصادية وتنموية، وتغيير العقلية السائدة التي نمت في ظل الاقتصاد الريعي، بحيث يتبنى المجتمع مفهوما جديدا

للرفاه... وهو الرفاه المستند الى ما يتحقق من الانتاج والكسب والعمل، وليس الرفاه الذي تمنحه الدولة هبة للمواطنين.

واقترح لتحقيق مثل هذه المشاركة الاجتماعية الواسعة في بلورة الرؤية التنموية المستقبلية أن تتشكل، ولمدة عمل لا تتجاوز السنتين، **"هيئة التنمية"** تضم أعضاء تساهم في اختيارهم مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الاقتصادية كما تضم هذه الهيئة في صفوفها مستشارين من الشخصيات الدولية البارزة ذات الدور المشهود لها في قيادة تجارب تنموية ناجحة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدانها، سواء من الولايات المتحدة أو بريطانيا أو ألمانيا أو سنغافورة وغيرها، بحيث تغني بخبراتها محاولتنا لصياغة رؤية تنموية، ومن المفضل أن يكون الدور الحكومي في هذه الهيئة منحصرا في تمثيل أطراف من الجهات الحكومية المعنية كمراقبين فيها وتقديمها البيانات والمعلومات والدراسات التي سبق أن أعدتها أو التي يمكن أن تكلف باعدادها، الى أن تتمكن هذه الهيئة من وضع تصوراتها لتقدمها بعد ذلك الى المراجع العليا في الدولة في وثيقة مرجعية تنموية مركزة تكون الأساس لوضع **"خطة التنمية طويلة المدى"**.

والاقتراح أن تتكون هذه الهيئة من خمسة وعشرين عضوا يمثلون عددا من الجمعيات والهيئات الاجتماعية، من بينها على سبيل المثال:

- غرفة تجارة وصناعة الكويت.
- اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- اتحاد الصناعات الكويتية.
- الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت.
- الجمعية الطبية الكويتية.

- الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.
- جمعية الاصلاح الاجتماعي.
- جمعية احياء التراث الاسلامي.
- جمعية الخريجين.
- الجمعية الاقتصادية الكويتية.
- الجمعية الكويتية لحماية البيئة.
- جمعية المعلمين.
- جمعية المحامين.
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
- جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.
- رابطة أعضاء هيئة التدريس والتدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- الاتحاد الكويتي لملاك العقارات التجارية والاستثمارية.
- رابطة الاجتماعيين.
- جمعية المهندسين الكويتية.
- الاتحاد الكويتي للمسارح الأهلية.
- الجمعية الكويتية للفنون التشكيلية.
- اللجنة الأولمبية الكويتية.

التوجه الثاني:

استنادا الى ما جرى استشرافه من رؤية تنموية مستقبلية، يتولى جهازا

المجلس الاعلى للتخطيط ووزارة التخطيط اعداد **خطة تنموية طويلة المدى** تغطي ربع القرن القادم بدءا من العام ٢٠٠٠ الى العام ٢٠٢٥، بحيث يكون ربع القرن القادم فرصتنا لاعادة الهيكلة وبناء جيل جديد ووضع أسس جديدة لكويت المستقبل، ومن المهم أن تصدر هذه الخطة التنموية طويلة المدى بتشريع قانوني يلزم تطبيقه، ويمكن بعد ذلك تقسيمها الى خطط خمسية جزئية تتحقق فيها أهداف الخطة طويلة المدى... مع التأكيد على أن يتم الاتفاق الواضح والصريح مع أعضاء السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني على ربط تنفيذ المشروعات الاسكانية والالتزامات التوظيفية المقبلة بالخطط التنموية طويلة المدى والخطط الخمسية الجزئية، وأن تجري معالجة مشكلاتنا الاقتصادية والادارية في اطار المعالجة التنموية الشاملة.

التوجه الثالث:

أن تتشكل، في أعقاب اقرار السلطة التشريعية للخطة طويلة المدى، حكومة جديدة تضم في صفوفها مجموعة من الوزراء المتخصصين والفنيين من ذوي المكانة والخلفية العملية الناجحة، أي حكومة تغلب عليها صفة **"حكومة التكنوقراط"**، تتبنى ما تم التوافق عليه اجتماعيا ووطنيا من رؤية تنموية وما تم اعداده من خطة تنمية طويلة المدى، بحيث يقوم برنامج هذه الحكومة على الالتزام بالخطة وتنفيذها وفق جدول زمني وأهداف قابلة للقياس.

أخيرا، أود أن احيط سموكم الكريم استعدادي التام لبذل جهدي ومباشرة اتصالاتي مع أعضاء حكومتكم الموقرة وأعضاء السلطة التشريعية وغيرهم لكسب تفهمهم لهذا المقترح وبلورة قناعات مشتركة معهم تساعد على التوافق في الرؤية والتناغم في الأداء، بعد أن يحظى هذا المقترح بموافقتكم المأمولة وينال تشجيعكم ودعمكم الكريمين.

منتظرا سديد توجيهاتكم وحكمة ارشاداتكم.

ناصر صباح الأحمد الصباح

المستشار الخاص لسمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء